٤ قتلى وجريحان باعتداءات في نينوى وبغداد

البرلمان العراقي يبدأ جلساته اليوم بأزمة الهيئات الخاصة التي أججتها المحكمة الاتحادية

■ بغداد/وكالات

قتل أربعة أشخاص وأصيب اثنان آخران أمس في هجمات مسلحة وتفجير بقنبلة في نينوى وبغداد. وحمل نائب رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية التردي الأمني في العراق باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية والدفاع وكالة، فيما يستأنف مجلس النواب العراقي (البرلمان) اليوم جلساته الاعتيادية بجدول أعمال يتصدره قرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء.

وقتلت أمس امرأتان من أسرة واحدة برصاص مسلحين في إحدى المناطق غرب مدينة الموصل بمحافظة نينوى. وأصيب رجلا شرطة بانفجار قنبلة مزروعة على طريق قرب دوريتهم غرب الموصل. فيما أبطل الجيش العراقي مفعول متفجرات داخل سيارة واعتقلوا أربعة أشخاص مشتبها بهم أثناء مداهمة في مصنع إسمنت في جنوب الموصل.

وفي بعقوبة بمحافظة ديالى اغتيل في وقت مبكر من صباح أمس عضو المجلس البلدي لمنطقة العبارة وسط بعقوبة عندما اقتحم مسلحون منزله فجر أمس.

وفي بغداد أسفر انفجار قنبلة مزروعة على طريق عن إصابة مدني شرق العاصمة. كما أدى انفجار قنبلة أخرى قرب دورية للشرطة في حي وقتل مسلحون موظفا في هيئة النزاهة العامة بالرصاص في حي العامرية غرب بغداد.

وفي السياق الأمني حمل النائب المستقل صباح الساعدي المالكي، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والداخلية وكالة، وجهاز المخابرات وقيادة عمليات بغداد، مسؤولية تردي الوضع الأمني والتفجيرات الأخيرة التي ذهب ضحيتها المئات من العراقيين.

وقال في تصريح صحفي "إن الفساد في قمة هرم قيادة الملف الأمني، وتخلف الخطط الأمنية وجهل القيادات الميدانية بأساليب محاربة الإرهاب والاقتصار على مسك الأرض وعدم وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وإيجاد قيادات موالية لرئيس الحكومة، بغض النظر عن كفاءتها أو انتمائها لحزب البعث المنحل، أهم أسباب الاختراقات الأخيرة".

ودعا الساعدي رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى وضع هذه المشكلة في مقدمة جدول أعمال جلسة البرلمان التي ستعقد اليوم.

سياسياً يستأنف البرلمان العراقي اليوم جلساته الاعتيادية، ويتصدر أجندته قرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء.

«دايلي تلغراف»: أمريكا دعمت خطة سرية لإسقاط نظام مبارك

■ لندن/وكالات

دعمت الحكومة الأمريكية في السّرّ، قيادات وراء الانتفاضة المصرية كانت تخطط لتغيير النظام منذ ثلاث سنوات، كما أفادت صحيفة «دايلي تلغراف».

وكتبت الصحيفة ان السفارة الأمريكية في القاهرة ساعدت أحد المعارضين الشباب على حضور قمة مدعومة أمريكيا لناشطي المعارضة عُقدت في نيويورك وحرصت على إبقاء هويته بعيدة عن أعين الاجهزة المصرية.

ولدى عودة الناشط إلى القاهرة في ديسمبر ٢٠٠٨ ابلغ ديبلوماسيون أمريكيون أن تحالفا لقوى المعارضة أعد خطة تهدف إلى إسقاط الرئيس حسني مبارك وإقامة حكومة ديموقراطية هذا العام.

وتابعت الصحيفة، انها تحمي هوية هذا الناشط الذي سبق وأن اعتقلته السلطات بالارتباط مع المشاركة في تظاهرات.

وتبين برقيات ديبلوماسية سرية نُشرت على موقع «ويكيليكس» ان مسؤولين أمريكيين ضغطوا على الحكومة المصرية للإفراج عنه مع معارضين آخرين اعتقلتهم الشرطة.

وفي برقية ديبلوماسية سرية أُرسلت في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨، قالت مارغريت سكوبي، السفيرة الأمريكية في القاهرة إنّ جماعات معارضة أعدت على ما يُفترض خططا سرية لتغيير النظام قبل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في سبتمبر المقبل.

وكُتبت عبارة «سري» على البرقية التي وجهتها سكوبي إلى وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعنوان «ناشط ٦ ابريل عن زيارته للولايات المتحدة وتغيير النظام في مصر».

وجاء في البرقية أن هذا الناشط زعم أن «قوى معارضة اتفقت على دعم خطة غير مكتوبة للانتقال إلى ديموقراطية برلمانية تشتمل على إضعاف سلطات الرئاسة وتمكين رئيس الوزراء والبرلمان، قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في عام ٢٠١١».

ونقلت الصحيفة عن مصدر في السفارة الأمريكية إن الخطة «حساسة بحيث لا يمكن أن تُكتب» تحريريا.

وشككت سكوبي في إمكانية نجاح خطة «غير واقعية» كهذه أو حتى في وجود خطة.

لكن الوثائق أظهرت أن ديبلوماسيين أمريكيين تحدثوا مع هذا الناشط الذي تلقى دعما واسعا لحملته من أجل الديموقراطية من مسؤولين في واشنطن، وساعدته السفارة الأمريكية في القاهرة على حضور «قمة» للناشطين الشباب في نيويورك نظمتها الخارجية الأمريكية.

ونبه مسؤولون في السفارة الأمريكية، واشنطن إلى ضرورة التكتم على هوية الناشط لأنه يمكن أن يتعرض إلى الملاحقة لدى عودته إلى مصر. وزُعم انه أصلا تعرض إلى التعذيب على امتداد ثلاثة أيام عندما اعتقلته مباحث أمن الدولة لمشاركته في عمل احتجاجي قبل سنوات.

وتضم «حركة ٦ ابريل»، التي تشير إليها البرقية نحو ٧٠ ألف عضو وهي تستخدم المواقع الاجتماعية لتنسيق الاحتجاجات وتغطية نشاطاتها.

وتكشف البرقيات التي نُشرت على «ويكيليكس» أن مسؤولي السفارة الأمريكية في القاهرة كانوا على اتصال منتظم مع الناشط المذكور خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ باعتباره واحدا من أوثق مصادرهم للحصول على معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان.

مقتل نائب حاكم إقليم قندهار الأفغاني بتفجير انتحاري

■ أفغانستان/وكالات

قتل نائب حاكم ولاية قندهار المعقل التقليدي لمتمردي حركة طالبان في جنوب أفغانستان أمس، عندما فجر انتحاري على دراجة نارية قنبلة قرب سيارته في العاصمة الإقليمية قندهار، كما أعلن حاكم الولاية. فيما أدى الاعتداء الذي وقع أمس الأول الجمعة على متجر كبير في كابول الى القضاء على عائلة أفغانية مؤلفة من الوالدين وأبنائهما الأربعة، كما أفاد مقربون من هذه العائلة.

وقال حاكم قندهار توريالاي فيسا إن «نائب الحاكم عبد اللطيف اشنا كان قد غادر لتوه منزله وتوجه إلى مكتبه عندما فجر انتحاري قنبلته قرب سيارته». وأضاف الحاكم أن أحد حراسه الشخصيين وسائقه جرحا وكذلك جرح اثنان من المارة. وأصيب شخص خامس بجروح طفيفة ولم ينقل إلى المستشفى.

وأوضح الحاكم «هذا عمل قام به أعداء أفغانستان، حركة طالبان. وهم يقتلون كل من يعمل لمستقبل أفغانستان وإعادة إعمارها». وأعلن متحدث باسم حركة طالبان يوسف أحمدي مسؤولية الحركة عن الاعتداء في اتصال مع وكالة فرانس برس. وأكد أحمدي أن «أحد عناصر الحركة فجر دراجته النارية المفخخة قرب سيارة عبد اللطيف اشنا نائب حاكم قندهار فقتل نائب الحاكم وجرح سائقه وأربعة من حراسه الشخصيين. ولم يسقط ضحايا بين المدنيين». وأكد شرطي كان موجودا في مكان وقوع الانفجار هو عبد الأحمد أن انتحارياً على دراجة نارية فجر نفسه لدى خروج اشنا من منزله.

وقندهار هي العاصمة السابقة لنظام طالبان (١٩٩٦-٢٠٠١م). وتخوض حركة طالبان منذ إطاحها تحالفا دوليا تزعمته الولايات المتحدة أواخر ٢٠٠١م، تمردا في أفغانستان ضد الحكومة في كابول والقوات الدولية التي تدعمها. إلى ذلك، أدى الاعتداء الذي وقع أمس الأول الجمعة على متجر كبير في كابول الى القضاء على عائلة أفغانية مؤلفة من الوالدين وأبنائهما الأربعة ، كما أفاد مقربون من هذه العائلة، فيما ارتفعت الحصيلة الى تسعة قتلى بعد وفاة جريح في المستشفى، كما أعلنت الشرطة أمس.

وقال نجيب محمود الأستاذ في كلية العلوم السياسية في جامعة كابول وزميل أحد القتلى، «إنها مأساة، فقد قتلت عائلة من ستة أفراد في اعتداء أمس». وأضاف أن «الوالدة، الأستاذة في كلية العلوم السياسية، وزوجها الذي يعمل في وزارة المال، وبناتهما الثلاث البالغات ١٨ و١٦ و١٣ عاما وابنهما البالغ الثالثة من عمره، قد قتلوا في الاعتداء».

الاتحاد الافريقي يشكل لجنة لإيجاد حل «ملزم» لأزمة ساحل العاج

■ ادبس ابابا/وكالات

قرر الاتحاد الافريقي إنشاء لجنة تضم رؤساء دول لحل الأزمة في ساحل العاج حيث لا يزال المرشحان للانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) يتنازعان على السلطة، وكلفها اصدار قرارات «ملزمة لكل الاطراف» خلال شهر.

واوضح الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز في ختام اجتماع مغلق استمر نحو خمس ساعات لمجلس السلم والأمن في الاتحاد، وحضره رؤساء اربع دول أخرى هم: جاكوب زوما (جنوب افريقيا) وجوناثان غودلاك (نيجيريا) وروبرت موغابي (زيمبابوي) وهيفيكيبونيي بوهامبا (ناميبيا)، ان «تشكيلة اللجنة ستعلن خلال ٤٨ ساعة، وستكلف ايجاد حل يحترم الديموقراطية ويحمي السلم الاجتماعي».

واشار الى ان الخطوة «تتعلق خصوصا بتوسيع اطار المفاوضات لاعطاء مزيد من الفرص لحل سلمي»، علماً ان اجتماع مجلس السلم والأمن عقد تمهيداً للقمة السادسة عشرة للاتحاد التي تفتتح في اديس ابابا اليوم في حضور قادة ٥٣ بلداً.

وكشف الناطق باسم مفوضية الاتحاد الافريقي نور الدين مزني ان اللجنة ستضم خمسة رؤساء دول من المناطق الخمس في القارة السوداء، وسترأسها موريتانيا. وقال: «ستقوم اللجنة الوضع وتصوغ حلاً سياسياً شاملاً يستند الى قرارات الاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا».

وأقر الاتحاد الافريقي على غرار باقي المجتمع الدولي منذ بداية الشهر الجاري بفوز الحسن وترة، وعلّق عضوية ساحل العاج طالما لم يتنح الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو عن الحكم.

سكان النيجر يختارون غداً رئيساً جديداً للبلاد

نيامي/ وكالات

● يتوجه سكان النيجر غدا الاثنين إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد للبلاد توكل إليه مهمة شاقة تتمثل في مكافحة الفقر في أحد أكثر البلدان خصاصة في العالم بات يخيم عليه شبح تنظيم القاعدة.

وفي غضون بضع سنوات بات هذا البلد الشاسع في قلب الساحل جنوب الصحراء يشد انظار العالم بسبب عمليات خطف الغربيين التي كثفها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هناك.

لكن الأسوأ حصل لاول مرة قبل ثلاثة أسابيع بعملية خطف شابين فرنسيين في قلب العاصمة نيامي· وقتل الرهينتان خلال عملية انقاذ قادتها قوات فرنسية على الأراضي المالية المجاورة.

ووعد قائد النظام العسكري الحاكم منذ انقلاب ١٨ فبراير ٢٠١٠م الجنرال سالو جيبو بمراجعة الاستراتيجية في وجه الإرهابيين مؤكدا أن الأمن ليس له ثمن.

لكن النيجر تبقى ضعيفة في وجه خطر محدق بكامل منطقة الصحراء والساحل ولا تبدو وعود المرشحين قادرة على تغيير الامور.

وتسود العاصمة منذ أيام أجواء احتفالية لحملة انتخابية، وقد علقت أعلام وصور ضخمة للمرشحين في مقاطع الطرق وتحرك الناشطون رغم الرياح الرملية لاقناع الناخبين المترددين حول كاس من الشاي.

ويفترض أن يطوي الناخبون البالغ عددهم٧٠٦ ملايين من أصل ١٥ مليون ساكن، صفحة الانقلاب الذي اطاح بالرئيس محمدو تانجا بعد حكم دام عشر سنوات وأزمة نجمت عن تشبثه بالسلطة بعد ولايته الثانية والأخيرة كما ينص عليه الدستور.

وقد وفى النظام العسكري الذي رحب به السكان عموما واستفاد من تسامح المجتمع الدولي حتى الآن ببعض أبرز وعوده ابتداء من عدم ترشيح أي من عناصره غدا الاثنين.

وبعد جولة ثانية متوقعة في الثاني عشر من مارس سيتم تنصيب رئيس مدني في السادس من ابريل، وقد سمحت الفترة الانتقالية بالمصادقة في نهاية ٢٠حزب النيجيري للديمقراطية والاشتراكية.

لكن هناك ثلاثة مرشحين اخرين لهم أيضا حظوظ للفوز وهم سيني عمرو وريث تانجا وزعيم الحركة الوطنية لمجتمع التنمية حزب الرئيس السابق، وحما حمادو رئيس الوزراء السابق للرئيس المطاح به واخيرا محمان عثمان أول رئيس منتخب ديمقراطيا في النجير سنة ١٩٩٣م.

وقد فاجأ هولاء المرشحون الثلاثة الجميع هذا الأسبوع بابرام تحالف في حال وصول احدهم إلى الجولة الثانية بهدف التصدي ليوسفو وحشد قواهم في الانتخابات التشريعية غير المحسومة النتائج بعد رفض العديد من اللوائح بسبب مشاكل تنظيمية.

وراهن عدة مرشحين كثيرا على ارجاء استحقاق الاثنين لكن تعين عليهم القبول بموعدها امام رفض الجنرال جيبو.

وابدى الخصوم في هذه المستعمرة الفرنسية سابقا٠ الطموحات نفسها المتمثلة في مكافحة الفقر الذي يطال ستين بالمئة من السكان والتصدي للازمات الغذائية الموسمية المتكررة مثل التي حصلت في٢٠٠٩م-٢٠١٠م وضمان تقاسم عادل للموارد لا سيما اليورانيوم الذي تعتبر البلاد من أكبر منتجيه في العالم.

لكن أمام هذه التحديات الهائلة وبعد خمسين سنة من الاستقلال تخللتها عدة انقلابات يتردد الناخبون بين الامل والريبة من مرشحين يتقاسمون الادوار الهامة منذ عقدين في حين سيتابع تانجا السباق الانتخابي من سجنه.

السجن ٦ سنوات لأمريكي بعث برسائل تهديد لأوباما

■ الولايات المتحدة/وكالات

أصدرت محكمة أمريكية حكماً بالسجن ٦ سنوات على رجل اعترف ببعث رسائل تهديد وحقائب تحتوي على مسحوق أبيض إلى سياسيين أمريكيين بينهم الرئيس باراك أوباما.

وذكرت صحيفة «دنفر بوست» أمس أن جاي ديفون (٤٢ سنة) الذي كان يعمل كمدير مكتبة في بلدة أوروا في كولورادو، بعث رسائل تهديد إلى أوباما وأعضاء في مجلس الشيوخ والقنصليتين الأرجنتينيتين في نيويورك ولوس أنجلس.

وقال ديفون في الرسالة التي وجهها إلى أوباما في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩م «قانونك لإصلاح الرعاية الصحية مزحة، هل سمعت بالانتراكس...؟».

ولاحقاً، أظهرت التحقيقات أن المسحوق الأبيض لم يكن خطراً.

وكان ديفون اعترف بذنبه في آب (أغسطس) الماضي، وإضافة إلى الحكم بالسجن ٦ سنوات الذي صدر بحقه، سيخضع للمراقبة.

ميقاتي يسعى لطمأنة الغرب إزاء توجهاته

الحريري: كل ما يتصل بـ(س+س) أصبح من الماضي

■ ،، بيروت/وكالات

بدأت الاتصالات غير المباشرة والبعيدة من الأضواء بين رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي والفرقاء اللبنانيين الذين أيدوا ترشيحه للرئاسة الثالثة من أجل الوقوف على مطالبها والتوفيق بينها وبين مطالب كتل أخرى، بعد أن كان ميقاتي عرض صباحاً نتائج مشاوراته الرسمية مع الكتل النيابية، مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان.

وفيما أوضحت أوساط متابعة لعملية تأليف الحكومة أن ميقاتي سينتظر قليلاً لمعرفة ما إذا كانت «قوى ١٤ آذار» ستشارك في الحكومة ليسعى إلى تأليف حكومة وحدة وطنية وإلا يلجأ إلى تشكيل حكومة مختلطة من التكنوقراط وبعض السياسيين مع الحرص على ألا يكونوا استفزازيين، أكدت مصادر قوى ١٤ آذار أنها لن تشارك في الحكومة، وأن ما يقال عن رغبة ميقاتي في مشاركتها «هو مناورة تمهد للمجيء بوزراء هويتهم السياسية تؤشر إلى السياسة العدائية التي ستتبعها الحكومة ضد الفريق الذي أُخرج من السلطة».

وبينما دعا رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» (حزب الله) النائب محمد رعد إلى «تشكيل حكومة شراكة وطنية» مع من «أخطأوا الحساب مرة أخرى فسقطوا»، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري في بيان طويل أصدره أمس بعد ترؤسه اجتماعاً لقيادة «تيار المستقبل»، إن خروجه من السلطة «ليس وليد اللحظة التي أعلنت فيها نتائج الاستشارات النيابية، بل محصلة أمر عمليات خارجي جرى الإعداد له منذ اشهر وعملوا على تنفيذه بأدوات محلية».

وأضاف الحريري: «كنا على بينة من تفاصيل أمر العمليات هذا وتعاملنا معه منذ اللحظة الأولى باعتباره تعبيراً عن محاولة مُحكمة للعودة بعقارب الساعة إلى الوراء وفرض رؤساء الحكومات وسائر الرئاسات بقوة التدخل الخارجي والترهيب الداخلي».

وكرر الحريري في بيانه تأكيد ما سبق أن ابلغه إلى الرئيس ميقاتي أثناء لقائه به قبل يومين، فشدد على أنه «قطعاً لدابر أي تأويل أو تفسير أو تزوير أُعلن أن كل ما يتصل بما سمي (س+س) أصبح من الماضي ولا وجود له في قاموس سعد الحريري أو قاموس تيار المستقبل، وأي بناء على ما قيل وتردد ونشر وجرى تزويره أو تحريفه أو اقتطاع جزء منه هو في حكم المنتهي وغير الموجود». وأكد أنه «ليس هناك من ورقة أو بنود تتصل بعمل المحكمة الدولية وعلاقتها بالدولة اللبنانية جرى المصادقة عليها أو توقيعها».

ودعا الحريري كوادر «تيار المستقبل» إلى تدارس الاقتراحات مع الحلفاء «للاحتفال بالذكرى السادسة لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما كمناسبة لوحدة اللبنانيين». وركز على دعوة «كوادر وعناصر التيار إلى عدم الانزلاق إلى الخطاب الفئوي والمذهبي».

وفيما أكد الحريري «أننا نحن أبناء الدولة ونحن حماتها»، كان الرئيس المكلف يواصل لقاءاته مع سفراء الدول الغربية لطمأنتها إلى سياسته وتوجهاته في العلاقة مع المجتمع الدولي، في موازاة اتصالاته لتأليف الحكومة التي تردد أنها ستكون من ٢٤ إلى ٣٠ وزيراً عرض بعض أسمائهم مع سليمان.

والتقى ميقاتي أمس السفير الإيطالي جيوسيبي موراباتو الذي نقل عنه رغبته في الحوار مع المجتمع الدولي، وأكد أن مهمة الرئيس المكلف «ليست سهلة والوسيلة الوحيدة لحل المشاكل هي الحوار». واجتمع مع السفيرة البريطانية فرانسيس غاي التي أكدت تمني حكومتها أن تحترم الحكومة الجديدة قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارين ١٧٠١ و١٧٥٧ المتعلق بالمحكمة الدولية.

وأوضحت أوساط ميقاتي أن لقاءاته مع السفراء أظهرت تحسّناً نسبياً في نظرة هؤلاء إلى توجهاته، في ظل القلق من لجوئه إلى وقف تعاون لبنان مع المحكمة الدولية كما تطالب به قوى ٨ آذار. وقالت مصادر ديبلوماسية إن ميقاتي شدد في لقاءاته مع السفراء على أنه لم يقدم أي التزام في هذا الشأن وأنه يعتبر أن أي أمر يتعلق بموضوع المحكمة يحتاج إلى بته في إطار الحوار والإجماع، مع تغطية عربية له.

بيونج يانج تقترح مباحثات تحضيرية مع سيول

عواصم/ وكالات

أفاد تقرير نشرته وكالة الأنباء المركزية في كوريا الشمالية أمس أن اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية لتوحيد ارض الآباء قد أرسلت رسالة موجهة إلى الشعب الكوري الجنوبي.

وأوضحت الوكالة أن الرسالة تضمنت اقتراحا بان يعقد أعضاء المجلس الوطني في كوريا الجنوبية وأعضاء مجلس الشعب الأعلى في كوريا الشمالية مباحثات لمناقشة السبل الكفيلة بتهدئة التوتر الحالي في شبه الجزيرة الكورية ووضع التوجه الذي ينبغي على الكوريتين اتخاذه .

وادعت اللجنة أن السلام والتوحيد سيأتيان بمجرد استئناف الرحلات السياحية إلى منتجع جبل كوم كانغ واستئناف العمل في مجمع كيسونغ الصناعي المشترك بالإضافة إلى بذل بعض الجهود الأخرى لتعزيز التبادلات والتعاون بين الكوريتين في مختلف المجالات.

وكانت كوريا الشمالية قد أعربت عن أملها يوم الخامس من يناير في بيان مشترك للحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية في أن تعقد السلطات في الكوريتين مباحثات غير مشروطة في أقرب وقت ممكن.

من جانب آخرى حث مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية مرزوقي داروسمان السلطات الكورية على حل قضية اليابانيين المختطفين مشيرا إلى أن عمليات الخطف تثير قلق المجتمع الدولي.

وقال مرزوقي أن من واجب السلطات العمل على تسوية قضية الاختطاف والانخراط في قضايا حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية لمواطني كوريا الشمالية.

وجاءت تصريحات مرزوقي إثر اختتام زيارته لليابان والتي استمرت ثلاثة أيام واختتمت أمس، وقال مرزوقي أن من بين ١٧ حالة اختطاف لأشخاص يابانيين من قبل كوريا الشمالية هناك فقط خمسة أشخاص عادوا إلى اليابان.

وأضاف: من أجل حل فعال لقضية الاختطاف فإنه لا يمكن استبعاد المسؤولية الجنائية الدولية عن المسؤولين عن الاختطاف، وإني كبداية أحث جمهورية كوريا الديمقراطية على العودة إلى الوعود التي كانت قد قطعتها عام ٢٠٠٨ لإعادة التحقيق في القضايا العالقة.

وقام المقرر الخاص بزيارة لعائلات المختطفين واستمع إلى شهاداتهم وتعهد بمتابعة هذه القضية عن قرب وعمل كل ما باستطاعته لتسليط الضوء على هذا الأمر جنبا إلى جنب مع مسائل حقوق الإنسان الأخرى.

يذكر أن دار وسمان قابل عدة مسؤولين يابانيين رفيعي المستوى من ضمنهم وزراء الخارجية والعدالة والوزير المعني بقضايا الاختطاف.